

Distr.: General
15 January 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الثامنة والأربعون

١٣-١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

جدول الأعمال المؤقت

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٣ - اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.
- ٤ - مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: بلوغ المستقبل الذي نريده - إدماج قضايا السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.
- ٥ - مناقشة عامة بشأن إسهام مسائل السكان والتنمية في موضوع الاستعراض الوزاري السنوي في عام ٢٠١٥.
- ٦ - تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان.
- ٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للجنة.
- ٨ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة والأربعين.

* E/CN.9/2015/1



الرجاء إعادة استعمال الورق



الشروح

١ - انتخاب أعضاء المكتب

تنص المادة ١٥ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن تنتخب اللجنة من بين ممثلي أعضائها رئيساً، ونائباً أو أكثر للرئيس، ومن قد يلزم للمكتب من أعضاء آخرين.

ووفقاً لمقرر المجلس ٢٠٠٥/٢١٣، عقدت اللجنة، عقب اختتام دورتها السابعة والأربعين مباشرة، أول جلسة من جلسات دورتها الثامنة والأربعين لغرض واحد هو انتخاب الرئيس الجديد وأعضاء مكتب اللجنة الآخرين. وانتخبت اللجنة بينيديكت فرانكيني (بلجيكا) رئيسة ومصباح أنصاري دوغاهيه (جمهورية إيران الإسلامية) نائباً للرئيسة. وستقوم اللجنة، في اجتماعها الثاني من الدورة الثامنة والأربعين، المقرر عقده في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥، بانتخاب نواب الرئيس الذين رشحتهم مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول أوروبا الشرقية ومجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ويتضمن المرفق قائمة بأسماء أعضاء اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

تنص المادة ٧ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن تُقرر اللجنة، في بداية كل دورة، جدول أعمال تلك الدورة على أساس جدول الأعمال المؤقت.

وبناء على التوصية المقدمة من اللجنة في دورتها السابعة والأربعين، أقر المجلس في مقرره ٢٠١٤/٢٣٩ (انظر A/69/3، الفصل الثامن - حاء) جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للجنة والوثائق الخاصة بتلك الدورة.

وفي الدورة الثلاثين، قررت اللجنة أن تأذن لمكتبها بعقد اجتماعات سنوية فيما بين الدورات للتحضير لدوراتها (انظر E/1997/25، الفقرة ٥٢). وفي الدورة التاسعة والثلاثين، طلبت اللجنة في قرارها ٢٠٠٦/١ (انظر E/2006/25، الفصل الأول - باء)، إلى مكتبها أن يعقد اجتماعات كلما دعت الضرورة إلى ذلك من أجل التحضير لدوراتها السنوية. ومعرض على اللجنة تقرير المكتب عن اجتماعاته المعقودة بين الدورتين.

الوثائق

جدول الأعمال المؤقت (E/CN.9/2015/1)

تقرير مكتب لجنة السكان والتنمية عن اجتماعاته في ما بين الدورتين (E/CN.9/2015/2)

مذكرة من الأمانة العامة بشأن تنظيم أعمال الدورة (E/CN.9/2015/L.1)

٣ - اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

قررت الجمعية العامة، في قرارها ١٢٨/٤٩ الذي أيدت فيه توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، أن تتولى اللجنة، بوصفها لجنة فنية تساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، رصد تنفيذ برنامج عمل المؤتمر واستعراضه وتقييمه على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وإسداء المشورة إلى المجلس في هذا الشأن.

وتقضي اختصاصات اللجنة (انظر E/1995/27، المرفق الأول، الفرع الأول - ألف)، التي أقرها المجلس في قراره ٥٥/١٩٩٥، أن تعتمد اللجنة برنامج عمل متعدد السنوات يكون مواضيعي المنحى ومرتباً حسب الأولويات. ويوفر ذلك البرنامج، في جملة أمور، إطاراً لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. ودعت اللجنة، في تقريرها عن دورتها الثامنة والعشرين الذي أحاط المجلس علماً به في مقرره ٢٣٦/١٩٩٥، إلى إعداد تقارير سنوية يتناول كل منها موضوعاً مختاراً من مواضيع برنامج العمل (انظر E/1995/27، المرفق الأول، الفرع الثالث).

واعتمدت الجمعية العامة، في قرارها د-٢١/٢ المتخذ في دورتها الاستثنائية الحادية والعشرين، الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل.

وفي المقرر ١٠١/٢٠١٣ (انظر E/2013/25، الفصل الأول - باء)، قررت اللجنة أن يكون موضوع "تحقيق المستقبل الذي نريده: إدماج القضايا السكانية في التنمية المستدامة، بما في ذلك خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥" هو الموضوع الخاص لدورتها الثامنة والأربعين في عام ٢٠١٥.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن إدماج قضايا السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (E/CN.9/2015/3)

تقرير الأمين العام عن رصد البرامج السكانية، مع التركيز على إدماج قضايا السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (E/CN.9/2015/4)

تقرير الأمين العام عن تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/CN.9/2015/5)

٤ - مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: بلوغ المستقبل الذي نريده - إدماج قضايا السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

خلصت اللجنة إلى أن من المفيد أن تدرج في جدول أعمالها إجراء مناقشة عامة بشأن المسائل السكانية المتصلة بموضوع اللجنة لهذه الدورة. وفي إطار هذا البند، ستقدم الحكومات تقارير بشأن التجارب الوطنية في تحقيق الغايات والأهداف المبينة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التي تتصل بإدماج قضايا السكان في إطار التنمية المستدامة، بما في ذلك في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥ - مناقشة عامة بشأن إسهام مسائل السكان والتنمية في موضوع الاستعراض الوزاري السنوي في عام ٢٠١٥

استمعت اللجنة، في دورتها الحادية والأربعين، إلى كلمة ألقاها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن مختلف السبل التي يمكن للجنة أن تسهم بها في الولايات الجديدة للمجلس، ولا سيما الاستعراض الوزاري السنوي (انظر E/2008/25، الفصل الخامس). واستجابة لذلك، أضافت اللجنة هذا البند إلى جدول أعمالها السنوي. وفي الدورة الثامنة والأربعين، ستناقش اللجنة المساهمات التي يمكن أن تقدمها للاستعراض الوزاري السنوي الذي سيجريه المجلس في عام ٢٠١٥ بشأن موضوع "إدارة عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: ما الذي يستلزمه الأمر؟". وقرر مكتب اللجنة دعوة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إلقاء كلمة أمام اللجنة في إطار هذا البند من أجل بدء مناقشة بشأن مدى أهمية الاتجاهات السكانية بالنسبة لموضوع الاستعراض الوزاري لعام ٢٠١٥، وعلى نطاق أعم، بشأن إسهام اللجنة في عمل المجلس.

٦ - تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان

اقترحت اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين أن يواصل برنامج العمل في مجال السكان، في جملة أمور، إعطاء أولوية عالية لرصد الاتجاهات والسياسات السكانية وإدراج التقديرات والتوقعات السكانية التي تُعدُّ مرة كل سنتين على الصُّعد العالمي والوطني والحضري والريفي وعلى صعيد المدن؛ وإجراء دراسات بشأن السياسات السكانية وما يتصل بها من سياسات

إنمائية؛ وإعداد دراسات عن تفاعلات التغير السكاني مع غيرها من عمليات التنمية؛ وإعداد تحليلات للوفيات؛ والمساهمة في إعداد دراسات متعمقة عن الخصوبة والزواج والحقوق الإنجابية والصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، وتنسيق تلك الدراسات؛ وإجراء دراسات لتحسين فهم أسباب ونتائج الهجرة الداخلية والهجرة الدولية؛ وزيادة الوعي العام بمسائل السكان والتنمية وتبادل المعلومات بشأنها؛ ووضع الترتيبات اللازمة لتنسيق استعراض وتقييم برنامج العمل؛ وتقديم الدعم في مجال التعاون التقني إلى البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، وبصورة مؤقتة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في ضوء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تواجهها تلك البلدان وقتئذ (انظر E/1995/27، المرفق الثاني). وأكدت اللجنة مجدداً محتوى برنامج العمل في دورتها التاسعة والعشرين (قرار اللجنة ١٩٩٦/١، انظر E/1996/25، الفصل الأول - جيم).

وشددت اللجنة في دورتها الثلاثين على أهمية مواصلة العمل الأساسي الذي تضطلع به شعبة السكان بالأمانة العامة فيما يتعلق بالعناصر الحيوية التي تقوم عليها التقديرات والتوقعات السكانية؛ والاتجاهات والمسائل السكانية الأساسية، بما في ذلك الخصوبة والوفيات والهجرة وأنماط التغير السكاني في الريف والحضر؛ وتطور السياسات السكانية؛ وفهم الصلات القائمة بين السكان والتنمية (قرار اللجنة ١٩٩٧/٣، انظر E/1997/25، الفصل الأول - جيم). وأعادت اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين تأكيد أهمية العمل الذي تقوم به شعبة السكان في توفير مدخلات شاملة وصحيحة علمياً لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل تحليل التقدم المحرز في تحقيق المقاصد والأهداف المتعلقة بالسكان والتنمية المبينة في الوثائق الختامية لمؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه، وإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (قرار اللجنة ٢٠٠٤/١، انظر E/2004/25، الفصل الأول - باء). وفي الدورة نفسها، شددت اللجنة كذلك على أنه ينبغي لشعبة السكان أن تواصل عملها الأساسي بشأن التقديرات والتوقعات السكانية؛ وأنماط التغير السكاني في الريف والحضر؛ وتحليل الهجرة الدولية؛ وانعكاسات تغير هيكل أعمار السكان على التنمية؛ والتنوع المتزايد لمستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات؛ والترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية؛ وتطور السياسات السكانية، مع اعتماد منظور جنساني في هذا المضمار (قرار اللجنة ٢٠٠٤/١).

وعلى النحو المشار إليه في الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6) (Prog. 7)، يتمثل هدف المنظمة في إطار البرنامج الفرعي المعني بالسكان في تعزيز قدرة المجتمع الدولي على معالجة القضايا السكانية الحالية والناشئة معالجة فعالة وإدماج الأبعاد السكانية في خطة التنمية الدولية.

وفي الفقرة ٧-١١ من الإطار الاستراتيجي المقترح، عُيّنَت شعبة السكان باعتبارها الجهة المسؤولة عن البرنامج الفرعي المعني بالسكان وكُلِّفت بالاضطلاع بولايتها من خلال: (أ) توفير الدعم الفني لهيئات الأمم المتحدة، وبخاصة لجنة السكان والتنمية، وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ومتابعة قرار الجمعية العامة بتمديد برنامج العمل إلى ما بعد عام ٢٠١٤؛ (ب) تيسير مناقشة الخبراء أو ممثلي الحكومات للقضايا السكانية الرئيسية أو الناشئة؛ (ج) إعداد دراسات شاملة بشأن القضايا والاتجاهات السكانية فيما يتصل بالخصوبة، وتنظيم الأسرة، والوفيات، والهجرة الدولية والداخلية، والتوسع الحضري، والنمو السكاني، وشيخوخة السكان، والتوقعات السكانية، والسياسات السكانية، والعلاقة بين السكان والتنمية؛ (د) نشر المعلومات السكانية والنتائج ذات الأهمية بالنسبة للسياسات في مجال السكان، وخصوصاً عبر المواقع الشبكية لشعبة السكان؛ (هـ) دعم تنمية القدرات لمعالجة القضايا السكانية من خلال حلقات العمل أو نشر المواد التقنية، مثل الكتيبات والبرامجيات، بالتعاون مع البرامج الفرعية والكيانات الأخرى في المجالات ذات الصلة.

ومعروض على اللجنة لنظرها مشروع برنامج عمل شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. واللجنة مدعوة لاستعراض المقترح وإبداء التعليقات بشأنه.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن تنفيذ البرامج وسير العمل في مجال السكان لعام ٢٠١٤: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/CN.9/2015/6)

مذكرة من الأمانة العامة تحيل مشروع برنامج عمل شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (E/CN.9/2015/CRP.1)

٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للجنة

وفقا للمادة ٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، سيكون معروضا على اللجنة مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين، مشفوعا ببيان الوثائق التي ستقدم في إطار كل بند والسند التشريعي لإعدادها، وذلك لتمكين اللجنة من النظر في تلك الوثائق من حيث إسهامها في الأعمال التي تضطلع بها اللجنة ومن حيث مدى إلحاحها وأهميتها في ضوء الحالة الراهنة.

ويوجه نظر اللجنة إلى قرار المجلس ٤١/١٩٧٩ و ٨٣/١٩٨١ المتعلقين بمراقبة الوثائق والحد منها. وعلاوة على ذلك، تُذكر اللجنة بأن المجلس قد حث، في الفقرة ١ (ي) من القرار ٥٠/١٩٨٢ المتعلق بتنشيط المجلس، جميع هيئاته الفرعية على أن تتحلى بأكثر قدر من الاعتدال في مطالبة الأمين العام بتقديم تقارير ودراسات جديدة، وعلى أن تنفذ تنفيذا كاملا أحكام قرارات المجلس والجمعية العامة بشأن مراقبة الوثائق والحد منها.

ويوجه نظر اللجنة أيضا إلى الفقرة ٤ من مرفق قرار المجلس ٥٠/١٩٨٢، التي أوصى فيها الأمين العام بما يلي: (أ) تبسيط وثائق وبرنامج عمل الهيئات الفرعية التابعة للمجلس والجمعية العامة لتمكين تلك الهيئات من أداء المهام المسندة إليها بصورة فعالة؛ (ب) استمرار المجلس والجمعية العامة في استعراض جداول الأعمال المؤقتة لهيئتهما الفرعية، إلى جانب قائمة الوثائق المطلوبة لكي يتسنى، في جملة أمور، تحقيق قدر أكبر من الاتساق في الطلب الإجمالي من الوثائق، والنظر فيها على نحو منظم على الصعيد الحكومي الدولي، مع إبقاء الاعتبار الكامل للخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية؛ (ج) أن يضع المجلس والجمعية العامة في اعتبارهما أيضا، عند القيام بذلك، ضرورة توحيد بنود ووثائق أجهزتهما الفرعية.

وعلاوة على ذلك، أوعز المجلس إلى هيئاته الفرعية، في قراره ٨٣/١٩٨١، أن تتخذ تدابير عاجلة لتبسيط جداول أعمالها وبرامج عملها وإجراء تخفيض كبير في طلباتها من الوثائق آخذة في اعتبارها مدد ودورات اجتماعاتها، وأن تقدم إلى المجلس تقارير عن التدابير التي تتخذها مراعية بدقة المبادئ التوجيهية الواردة في قرارات المجلس والجمعية العامة ومقرراتهما ذات الصلة.

وفي المقرر ١٦٣/١٩٨٣، طلب المجلس إلى الأمين العام: (أ) أن يوجه نظر الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، قبل أن تتخذ قراراتها، إلى أي طلب للوثائق يتجاوز قدرة الأمانة العامة على إعدادها وتجهيزها في الوقت المحدد وفي حدود مواردها المعتمدة؛ (ب) أن يوجه نظر الهيئات الحكومية الدولية إلى المجالات التي يحتمل أن تحدث فيها ازدواجية في الوثائق

و/أو التي قد توجد فيها فرص لدمج أو توحيد الوثائق التي تعالج مواضيع مترابطة أو متماثلة، من أجل ترشيد الوثائق.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تتضمن مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للجنة (E/CN.3/2014/L.2)

٨ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة والأربعين

وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقدم اللجنة إلى المجلس تقريراً عن أعمال كل دورة من دوراتها.

المرفق

عضوية لجنة السكان والتنمية في دورتها الثامنة والأربعين (٢٠١٥)

(٤٤ عضواً؛ عضوية مدتها أربع سنوات)

تنتهي مدة العضوية بنهاية دورة في عام	
٢٠١٥	الجزائر
٢٠١٨	الأرجنتين
٢٠١٧	بنغلاديش
٢٠١٧	بلجيكا
٢٠١٨	بنن
٢٠١٧	البرازيل
٢٠١٧	تشاد
٢٠١٨	الصين
٢٠١٧	الدانمرك
٢٠١٨	الجمهورية الدومينيكية
٢٠١٥	إكوادور
٢٠١٦	مصر
٢٠١٥	السلفادور
٢٠١٥	غابون
٢٠١٥	جورجيا
٢٠١٨	ألمانيا
٢٠١٥	إيران (جمهورية - الإسلامية)
٢٠١٦	اليابان

تنتهي مدة العضوية بنهاية دورة في عام	
٢٠١٨	ليبيريا
٢٠١٧	مدغشقر
٢٠١٨	ماليزيا
٢٠١٧	المكسيك
٢٠١٨	منغوليا
٢٠١٧	هولندا
٢٠١٧	نيجيريا
٢٠١٦	النرويج
٢٠١٧	عُمان
٢٠١٨	باكستان
٢٠١٨	بيرو
٢٠١٥	البرتغال
٢٠١٦	جمهورية مولدوفا
٢٠١٧	رومانيا
٢٠١٨	الاتحاد الروسي
٢٠١٨	صربيا
٢٠١٨	جنوب أفريقيا
٢٠١٦	إسبانيا
٢٠١٧	سويسرا
٢٠١٥	تركمانستان
٢٠١٦	أوغندا
٢٠١٨	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

تنتهي مدة العضوية بنهاية دورة في عام	
٢٠١٦	جمهورية تنزانيا المتحدة
٢٠١٨	الولايات المتحدة الأمريكية
٢٠١٧	أوروغواي
٢٠١٨	زامبيا

ملاحظة: في جلسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخمسين المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أرجأ المجلس مجدداً انتخاب عضو من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ وآخر من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، للانضمام إلى اللجنة لمدة ولاية تبدأ في تاريخ انتخابهما وتنتهي باحتتام الدورة التاسعة والأربعين للجنة في عام ٢٠١٦؛ وانتخاب عضو من مجموعة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ لفترة عضوية تبدأ في تاريخ الانتخاب وتنتهيان باحتتام الدورة الخمسين للجنة في عام ٢٠١٧؛ وعضو من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لفترة تبدأ من الجلسة الأولى للدورة التاسعة والأربعين للجنة، في عام ٢٠١٥، وتنتهي باحتتام الدورة الثانية والخمسين للجنة، في عام ٢٠١٩ (انظر المقرر ٢٠١٤/٢٠١ بء).